

إن مواصلة الحضور في الشوارع ضرورة لتعزيز الفعالية الدبلوماسية، وهو ما يتطلب توفر الاقتدار

مقابلة مع الدكتور قاليباف رئيس مجلس الشورى الإسلامى



إن مواصلة الحضور في الشوارع ضرورة لتعزيز الفعالية الدبلوماسية، وهو ما يتطلب توفر الاقتدار. «إن التهديدات الأخيرة لترمب لا تؤثر على الشعب الإيراني، وليست مجرد شعار، بل أثبتنا ذلك.» «تبحث أمريكا عن نافذة الخروج، والسبيل الوحيد لذلك هو كسب ثقة الشعب الإيراني.» «فليمتحنوا الأمريكيون عزمنا مرة أخرى، لنعلمهم درساً أكبر.»

قال الدكتور محمد باقر قاليباف، في عودته من رحلته إلى باكستان، أمام الصحفيين وعند إجابته عن السؤال: «كيف تراءى لكم المفاوضات؟»، إنه قال: «قبل كل شيء، أشكر الشعب الإيراني الكريم على دعائه الخير واستجابته لنداء القائد وعلى حضوره الفاعل في الشوارع بصورة أكبر من السابق، مما ساعدنا في هذه المفاوضات.»

كما أشار سماحة قائد الثورة الإسلامية العليا (دامت بركاتة) أيضاً في رسالته، فإن هذا الحضور قدم دعماً كبيراً لدفاعنا عن حقوق الشعب الإيراني. وكان الأثر الأكثر أهمية من هذا الدعم هو ما أحدثه في الطرف المقابل من تعميق الفهم والإدراك لثورتنا، وقد شهدت ذلك شخصياً. أجرينا محادثات مكثفة جداً وجادة ومليئة بالتحديات. الوفد الإيراني، مستفيداً من خبراء أكفاء حضروا معنا، وبمنظرة شاملة ومتعددة الأبعاد، وبدعم التعاون الفريقي، قام بتصميم مبادرات فائقة لإظهار حسن النية الإيراني، ومما لا شك فيه أن ذلك أدى إلى تقدّم في المفاوضات. نحن أعلننا منذ البداية أننا لا نثق بالأمريكيين. إن جدار عدم الثقة يعود عمره إلى ٧٧ عاماً، وقد هاجمنا مرتين خلال المفاوضات في أقل من عام واحد مضى. فإنهم يجب عليهم أن يكسبوا ثقتنا. وبالطبع، من الواضح أن كسب ثقتنا نظراً لخيانة عهدهم أمر صعب ويستغرق وقتاً. إنهم يقررون مدى استعدادهم لهذا الأمر، وهو ما رأيناه منهم بدرجة أقل في هذه الجولة.

على أي حال، يسير الشعب الإيراني في مساره نحو النجاح بخطى واسعة وثابتة، وهو في هذا السبيل لا يعتمد إلا على الله تعالى وعلى قوته الذاتية.

كما أوضح رئيس الوفد الإيراني «مينب ١٦٨» أيضاً، في إجابته عن سؤال بشأن تشكيلة فريق المفاوضات والخبراء الإيرانيين في هذه المحادثات، حيث قال: أشكر الوفد الإيراني «مينب ١٦٨»، وأتقدم إلى جميع أعضائه بخاتمة التشكر والإعجاب، فقد أجروا هذه المحادثات المستمرة على مدى أكثر من عشرين ساعة. كما أشكرهم أيها الصحفيون والمحللون الكرام أيضاً. وإن حسن عملكم في هذه الدورة تجلّى في استطاعتكم تحييد العمليات النفسية للعدو وإيصال صوت الشعب الإيراني إلى العالم.» وأضاف الدكتور قاليباف أيضاً في إجابته عن مواقف ترمب الجديدة ضد إيران، قائلاً: «إن

فكما قلت، إنما طريقها الوحيد هو أن تقرر وأن تكتسب ثقة الشعب الإيراني. فأنتم مدنون للشعب الإيراني، ولا زلتم بحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتعويض ما فات. واختتم الدكتور قاليباف بالتأكيد على أن الشعب الإيراني يمتلك حضارة عليا، مخاطباً ترامب: إن حاربتهم حاربنا، وإن أقبلتم بالمنطق واجهناكم بالمنطق. نحن لا نرضخ لأي تهديد؛ فليمتحنوا إرادتنا مرة أخرى لنعلمهم درساً أكبر.

مثل هذه الوعيدات لا تؤثر على الشعب الإيراني. فقد أثبتنا أن هذا ليس شعاراً فارغاً، وقد شاهد العالم ذلك بعينه. إننا أرينا الجميع مدى استئصال عدو الشعب الإيراني. إننا أثبتنا أننا لا نستسلم للوعيد، وقد أظهر الشعب الإيراني هذا عملياً على مدى سبع وأربعين سنة من الثورة، في جميع الميادين: العسكرية، والعقوبات الاقتصادية، والضغط السياسى، وما شابه ذلك.» إن أرادت أمريكا أن تجد لنفسها منفذ خروج،

ما هو مستقبل العلاقات الإيرانية مع دول حوض الخليج الفارسي؟

بابك نكاهداري، رئيس مركز الأبحاث في مجلس الشورى



الرسمية. فلا بد من تجاوز مذكرات التفاهم العامة والتحرك نحو «مساع ذات حصيله إيجابية». وفي النهاية، يتطلب استكمال هذا المسار فهماً وإرادة سياسية، ألا وهو التوجه نحو نظام إقليمي تشاركي عر الحوار المباشر والمنتظم بين اللاعبين الرئيسيين (لا سيما إيران والسعودية وتركيا) لإدارة التنافس والحيلولة دون الانزلاق نحو العداء، فضلاً عن الإدارة المسؤولة للأزمات في المحيط الإقليمي. وعليه، خلافاً لكثير من التحليلات السائدة، يمكن لفترة ما بعد الحرب أن تُشكّل فرصة حقيقية للتقارب بين إيران والدول المطلة على الخليج الفارسي؛ فرصة لتحويل الواقعية والضرورات المشتركة إلى توافقات سياسية وآليات أمنية ومشاريع اقتصادية. وإذا ما تحوّلت هذه الفرصة في الوقت المناسب إلى «قواعد اللعب الجديدة»، فيمكن للخليج الفارسي أن يدخل مرحلة من النظام الأكثر استقراراً وتنسيقاً. وفي غضون ذلك، ينبغي التأكيد على مسألتين جوهريتين؛ الأولى: أن تتوصّل دول المنطقة إلى قناة مفادها أن «أمن المنطقة لا يتحقق إلا من خلال تفاعل دولها»، والثانية: أن «إيران يمكن أن تكون قوة مساعدة في توفير أمن المنطقة دون تواجّد دول أجنبية معادية».

في المجال الأمني، يمكن للخطوات العملية أن تبدأ بإجراءات قليلة التكلفة لكنها بالغة التأثير، لتتجه نحو حلول جذرية وعميقة. لقد أثبتت التجربة أن الاعتماد الأحادي الجانب على الخارج لا يجلب الأمن بالضرورة؛ لذلك، فإن التوجه نحو تنويع مصادر توفير الأمن والاعتماد على الأمن الإقليمي المستمد من الداخل، والانسحاب الكامل للقواعد العسكرية الأمريكية من المنطقة، من شأنها أن تحدّ من دوامة الاضطراب الأمني المتكررة، بل وتقضي عليها تماماً. وإلى جانب الأمن، يُعدّ الاقتصاد المحرك الأساسي لتقريب المصالح؛ ولكن هذه المرة يجب المضي قدماً بنموذج حديث وعملي. لقد أثبتت معادلة «الأمن في مقابل الاقتصاد» عدم فاعليته. وباتت الحاجة ماسة إلى مقارنة جديدة في المنطقة، مقارنة تتجاوز مآزق الماضي، وتُنشئ مصالح مشتركة للجميع من خلال مشاريع محددة وقابلة للقياس.

إذا ما اجتمعت هذه المكونات واصطفت بعضها ببعض بشكل صحيح، فإن المنطقة ستنتقل من التنافس الاستنزافي نحو التعاون الإقليمي الوظيفي؛ أي التعاون القائم على أساس المصالح الحقيقية والآليات التنفيذية المعتمدة. وشرط النجاح يكمن في تأسيس الآليات الرسمية وغير

الحروب عادة ما تُعمّق الفجوات؛ ولكنها أحياناً، وفي نقطة تخالف التوقعات تماماً، تفتح نافذة لإعادة ترتيب العلاقات وتشكيل تعاون جديد. عادة ما تؤدي الحروب إلى تعميق الهوّات والفجوات؛ ولكنها في بعض الأحيان، وفي نقطة تخالف التوقعات تماماً، تفتح نافذة لإعادة ترتيب العلاقات وبلورة تعاقد جديد. والخليج الفارسي اليوم يقف على أعتاب مثل هذه اللحظة؛ إذ برزت حقيقة استراتيجية أكثر من أي وقت مضى: لا يمكن صياغة أي نظام إقليمي مستدام دون الاضطلاع بدور إيراني فاعل، وفي المقابل، لا يمكن إقصاء أي من اللاعبين في الخليج الفارسي. ومن هذا المنطلق، تتبلور أجواء جديدة من الواقعية الإقليمية. وقد أدركت دول الجوار، أكثر من ذي قبل، أن أمن الخليج الفارسي قضية جماعية، وأن استمرار نمط «التهديد المتبادل» لا ينتج سوى لعبة ذات محصلة سلبية. ونقطة الانطلاق تكمن في تحويل هذا الإدراك المشترك إلى آليات دبلوماسية عميقة على المستويين: العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، أي المتابعة المتزامنة للاتفاقيات الثنائية مع كل دولة على حدة، بالتوازي مع مسار جماعي ومؤسسي في التعامل مع مجلس التعاون لدول الخليج الفارسي، لتغدو الاتفاقيات مستدامة وموثوقة.

تحليل للهندسة الحضارية للشهادة في فكر القيادة العليا: حرب رمضان وتطورات الصحوة الإسلامية في ظل النظام العالمي الجديد

حسن بهاروند، عضو المجلس التوجيهي لمراكز الفكر المتخصصة في الحوكمة والتشريع بمركز الأبحاث



شهادة قائدنا الشهيد خلال حرب رمضان صدمة معرفية هائلة للرأي العام العالمي، ولا تزال تداعياتها في طور الانتشار. فقبل هذا، كانت الإمبراطورية الإعلامية الغربية تسعى، باستخدام أعقد تقنيات العمليات النفسية والحرب الإدراكية، لتقديم صورة مشوهة عنه، لكن الصمود والصلابة والمظلومية الكامنة في هذه الشهادة أمّاطت اللثام عن وجه الفصل العنصري (البارتايد) وإرهاب الدولة الذي يمارسه نظام الهيمنة. واليوم، فإن المجتمع الدولي والضمان الحية في الجامعات والمحافل العالمية في طور الانتقال من القبول السلبي للرواية الغربية المهيمنة إلى الإدراك الفاعل للمظلومية المقتدرة لهذا القائد العظيم الشأن. لقد تحدّت هذه الشهادة الطبيعة الزائفة لحقوق الإنسان الغربية، وشكّلت محكمة للرأي العام العالمي ضد جرائم الاستكبار المنظمة.

إن الشهادة المظلومة لقائدنا الشهيد، والتي كانت مقرونة بالعزة، هي بداية لولادة حضارية. لقد أظهرت حرب رمضان وتداعياتها العالمية بوضوح أن الحضارة الإسلامية الحديثة في طور استقطاب الأنصار على الصعيد العالمي، وأنها قد تجاوزت حدودها الأيديولوجية البعيدة عن جغرافيتها المحدودة. إن رؤية قائد الثورة الشاملة والحضارية لهذه الظاهرة المذهلة تعلمنا أنه في تحليل التطورات الاستراتيجية، لا ينبغي أن ننشغل بالحسابات المادية البحتة. فدماء شهداء هذا الحادث الوَحْشي الطاهرة قد تحولت الآن إلى متغيرٍ مستقلٍ قويٍّ في تشكيل هندسة النظام العالمي؛ نظام ستحل فيه إرادة الشعوب الواعية محل هيمنة الدول المستكبرة، وهذا هو ذاته الوعد الإلهي الذي لا يتخلف في تحقق حاكمية المستضعفين على وجه البسيطة.

في تاريخ الصحوة الإسلامية. فإذا كان التركيز الاستراتيجي في الموجة الأولى للصحوة الإسلامية منصباً على إسقاط الديكتاتوريات الإقليمية التابعة، فإن الاستهداف الكلي في الموجة الجديدة المنبثقة من حرب رمضان والشهادات الصانعة للعزة التي تلاها قد تركز على إسقاط الهيمنة البنيوية للصهيونية والاستكبار العالمي. لقد أفرز تلاقح روحانية ليالي القدر مع ملحمة القتال في هذه الحرب مدلولات جديدة في الأدبيات السياسية للمنطقة، وأثبت أن الصحوة الإسلامية قد انتقلت من مرحلة انفعالية ومؤقتة إلى طور من النضج الاستراتيجي والمستدام. وفي هذا مقطع زمني الحساس، تحولت شهادة القادة، بدلاً من أن تخلق اليأس والسلبية، إلى محرك دافع لتعبئة الجماهير في جميع أنحاء العالم الإسلامي، وأظهرت أن فكرة المقاومة قد بلغت الآن حالة من الترسخ الإدراكي في الذهنية الجماعية واللاوعي لدى الأمة الإسلامية.

من منظور العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، أحدثت

حدث خلاّ استراتيجياً في المعادلات المادية والحسابات الخطية لنظام الهيمنة. ومن منظور فلسفة تاريخ للشيعة، فإن هذا النمط من الشهادة هو امتداد مباشر لخط عاشوراء، الذي يتغلب فيه سلطة الدم على بنية السيف. إن قائد الثورة المعظم، بطرحه لمفهوم «المنعطف التاريخي»، لا يرى في شهادة ركائز المقاومة هذه خسارة محضة، بل استثماراً استراتيجياً ومولّداً للأمة الإسلامية. وفي هذه الرؤية الاستدلالية العميقة، تُعدّ كل قطرة من دم الشهيد بمثابة حقن حياة مكثفة في شرايين الأمة الإسلامية، مما يزيد من معامل نفوذ خطاب المقاومة في الرأي العام العالمي بشكل تصاعدي وغير قابل للاحتواء، ويضع أسس الحضارة الغربية أمام تحدٍّ أنطولوجي. (وجودي)

في هذا المسار التطوري التاريخي، لا ينبغي اختزال حدث حرب رمضان المذهل في مجرد مواجهة عسكرية وميدانية، بل إن هذه المعركة هي حدثٌ خطابيٌّ منقطع النظير ونقطة تحول حاسمة

في المنظومة الفكرية والأسس المعرفية للثورة الإسلامية والمبادئ الجوهرية للدين الإسلامي الحنيف، لا تُعدّ ظاهرة الشهادة نهايةً فيزيولوجية داخل المعادلات المادية، بل تُعتبر فعلاً حضارياً ومحركاً دافعاً لتاريخ تطورات البشرية. إن الدراسة الفينومينولوجية لمفهوم العزة في فكر رؤية قائد الثورة الإسلامية العليا الحضارية تبين أن هذا العنصر لا يُحسب مجرد فضيلة أخلاقية فردية، بل هو مكوّن استراتيجي وبؤرة مركزية في هندسة القوة للعالم الإسلامي. وإن الشهادة الجليلة والصانعة للتاريخ لقائدنا الشهيد سماحة السادة، بوصفه تجلياً عينياً للمقاومة ورمزاً للصمود في وجه الاستكبار، تُعدّ في الواقع عامل تحفيز قوياً للانتقال من حقبة السلبية الجيوسياسية إلى عصر الفاعلية النشطة للحضارة الإسلامية الحديثة.

استناداً إلى عقيدة الحضارية لقائد الثورة، فإن دم الشهيد يمتلك خاصية فريدة في إعادة إنتاج القوة الناعمة وتحقيق الانسجام الاجتماعي العميق في كيان المجتمعات الإسلامية. إن شهادة رموز المقاومة

خطاب موجّه الى مجتمع النخب ومراكز الفكر الدوليّة: ضرورة الردّ على الاعتداء العسكريّ وتداعياته على الأمن العالميّ

الدكتور حمزة صفريكي: أمين مراكز الفكر المتخصصة في الحوكمة والتشريع بمركز الأبحاث تابع لمجلس الشورى



إنّ الاعتداء العسكريّ الذي شُنّ في الثامن والعشرين من فبراير ضدّ السلامة الإقليمية للجمهورية الإسلامية الإيرانية من قِبَلِ قوَّات الولايات المتّحدة والكيان الصهيونيّ، يتجاوز كونه مجرد صراع إقليميّ، ليُمثِّل شرخاً عميقاً في بنية امن العالميّ وانتهاكاً مُنْهَجاً لمبدأ عدم التدخّل. لقد أسفر هذا الهجوم في مستهلّه عن استشهاد ١٦٨ طالباً بريّات في مدينة «ميناب»، في فاجعة تحدّت روح المجتمع ووجدانه وإنسانيّته. وفي السياق نفسه، استهدف القائد الأعلى للبلاد، سماحة آية الله خامنئي، بأعمال عدائية، كما ارتقى عدد من القادة والمواطنين شهداء. كذلك، فإنّ التدمير الممنهج للبنى التحتي والمدنية قد عرّض الأمن الإنساني، والمنظومة البيئية والاجتماعية، والأداء الحوكمي لمخاطر جسيمة.

والبنى التحتية، التي تُعدّ ركائز للرفاه الاجتماعيّ والتنمية المستدامة، لا ينسجم مع أيّ من مبادئ القانون الدوليّ الإنسانيّ. ومن المُتوقّع من مراكز الفكر الأوروبيّة والأمريكيّة توظيف طاقاتها العلميّة وشبكات التحليليّة؛ لتسليط الضوء على الأبعاد الإنسانيّة، والأخلاقيّة، والبيئية لهذه الاعتداءات. إنّ الصمت المُطبق إزاء الكوارث الإنسانيّة يُولّد شرعيّة غير مباشرة لاستمرار دوامة العنف، ويُقوِّض المصداقيّة العلميّة والأخلاقيّة للمؤسّسات البحثيّة. إنّ التحليل الدقيق، وتقديم الأدلّة المؤثّقة، ونشر النتائج البحثيّة، من شأنه أن يؤدّي دوراً محورياً في بلورة إجماع أخلاقيّ وعقلانيّ لحماية السيادة الوطنيّة والأمن العالميّ. وفي الخلاصة الاستراتيجيةّ، تُؤكّد «مراكز فكر الحوكمة

للشرعيّة على بدع خطيرة في القانون الدوليّ، ويُضاعف احتماليّة تكرار مثل هذه السلوكيّات في المستقبل. إنّ رسالة مراكز الفكر والنخب البحثيّة، تتجاوز حدود التحليلات السياسيّة الضيقة، لتتجلّى في تبين الحقائق وفي الحفاظ على الاستقلاليّة المعرفيّة. إنّ استهداف المدارس، والمراكز التعليميّة،

